اللغة القانونية واللسانيات القانونية

هايكي[1] أ. س. ماتيلا

ترجمة: **حافظ إسماعيلي علوي** كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب

1. مفهوم اللغة القانونية

لا توصف اللغة القانونية بأنها لغة على غرار الفرنسية والفنلندية أو العربية، على سبيل المثال. وهي تعمل، بحسب ما ذكرته كارليس دوارت Carles Duarte، اللسانية الكاتالونية، باعتبارها بديلا وظيفيا functional variant للغة الطبيعية، ولها مجال استعمال خاص بها، وخاصة القواعد اللغوية (العبارات، والمفردات، هرمية hierarchy المصطلحات والمعاني). وتحتوي اللغة القانونية على عدد من السمات المحددة. وهي سمات صرفية - تركيبية morphosyntactic، ودلالية، وتداولية. وتُستعمل هذه اللغة في أدوار اجتماعية خاصة: الترافع، والادعاء وما إلى ذلك (Prieto de Pedro 1991: 131-132).

ومن الواضح أن اللغة القانونية ترتكز على اللغة العادية ordinary language. ولهذا السبب، فإن نحو اللغة القانونية وبشكل عام معجمها لا يختلفان عن نحو اللغة

(1) هذا البحث ترجمة للفصل الأول من كتاب:

Heikki E.S. Mattila, Translated by Christopher Goddard, Comparative legal linguistics, Ashgate Publishing Limited, pp3 - 28.

العادية ومعجمهـــا. غير أن اللغة القانونية هي لغة أغـــراض خاصة. وهذا يعني، في المقـــام الأول، وجود عدد كبير من المصطلحات القانونيـــة التي تختلف خصوصياتها باختلاف فـــروع القانون. وبالإضافة إلى ذلك، تمتلك لغـــات بلدان مختلفة ومراحل [تاريخية] مختلفة، بدرجة متفاوتة، خصائص تميزها عـــن اللغة العادية المكتوبة (مثلا بنية الجملة). قد يتحدث المرء عن أســـلوب قانوني محدد. ولهذه الأســـباب، كثيرا ما تكون اللغة القانونية غير مفهومة من وجهة نظر عامة الناس.

توصف اللغـــة القانونية عادة بأنها لغة تقنية technical language أو «لهجة تقنية» technolect، وهذا يعني أنها لغة يســـتعملها أخصائيو المهن، ممّا يسمها بالدقة، ولكن مع بعض التحفظات. صحيـــح، أن اللغة القانونية، هـــي، أولا وقبل كل شيء، لغة يســـتعملها رجال القانون lawyers. إلا أنه يوجد في المحاكم وفي الســـلطة مهنيون، لكنهم ليســـوا رجال قانون بالمعنـــى الدقيق للكلمة (أعضاء هيئـــة المحلفين – jury members، والقضاة غير المحترفـــين lay judges، والإداريين administrators). وفي الوقت نفســـه، يبدو مـــن الطبيعي القول إن المواطن الذي يكتب، على ســـبيل المثال، وصيتـــه الخاصة باتبـــاع صيغة نموذجية (كـــما يحدث في كثير مـــن الأحيان في بلدان الشـــمال الأوروبي) – يستعمل لغة قانونية. والأهم من ذلك، فإنه خلافا لمعظم لغات الأغراض الخاصة الأخرى، فإن الغاية من الرسائل الموجهة بلغة قانونية هي أن تشمل غالبا جميع الســـكان، أو طبقات معينة منهـــم، أو طائفة مخصوصة من المواطنين. فعلى ســـبيل المثال، يتطلب القانون عادة امتثال compliance جميع الناس، بينما يتعلق حكم المحكمة، أولا وقبل كل شيء، بالأطراف المعنية بالقضية. ومن ثم فإن اللغة القانونية ليست أداة غايتها فقط التواصل الداخلي في إطار مهنة القانون.

ومن الملاحظ أن استعمال اللغة القانونية ينتشر على نطاق واسع للغاية: فهو يحكم كل مجـــالات الحياة الاجتماعية، ويمكن، من خلال التناص وعبره، أن يقترن بلغة من أي مجـــال من المجالات. وعلاوة على ذلك، فإن اللغـــة القانونية هي لغة قديمة جدا،

والحال ليس كذلك بالضرورة بالنسبة إلى معظم اللغات الأخرى لأغراض خاصة، ولذلك فإنها أسهمت بشكل كبير في تشكل اللغة العادية لمختلف البلدان. ويمكن التمثيل لذلك بالوثائق المستمدة من المستشاريات chancelleries الملكية في فرنسا في نهاية العصور الوسطى وبداية العصر الحديث، وكذلك البنود السبعة Las Siete Partidas في إسبانيا القرون الوسطى، غير أن هذه المسألة ليست ظاهرة تاريخية فريدة، فحتى اليوم، ما تزال اللغة القانونية تؤثر في اللغة العادية حتى اليوم.

غير واضح ما إذا كان مجال استخدام اللغة العادية ومجال استخدام اللغة المستخدمة في المسائل القانونية متطابقان جغرافيا. يمكن للسكان استعمال لغة أخرى غير اللغة التي تشكل أساس اللغة القانونية للبلد؛ ففي العصور الوسطى، وإلى حد ما، حتى بداية العصر الحديث، كانت اللغة اللاتينية هي لغة الإجراءات القانونية، ولا سيما الأحكام المكتوبة. مثال آخر: شكلت السويدية اللغة الوحيدة للحياة القانونية في فنلندا حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كما أن اللغة الفرنسية أو الإنجليزية هي اليوم، اللغة الرسمية – وأيضا لغة الشؤون القانونية – في العديد من البلدان الإفريقية، رغم أن السكان يتحدثون لغة واحدة أو عدة لغات أفريقية.

2. أنواع اللغة القانونية

1.2. التقسيم إلى أنواع فرعية

يمكن تقسيم اللغة القانونية إلى أنواع فرعية، وخصوصا وفقا لمختلف المجموعات الفرعية لرجال القانون lawyers. هذا يُفسَّر بحقيقة أن لغة كل مجموعة فرعية من القانونيين تمتلك إلى حد ما خصائص معينة (المفردات، والأسلوب). وينطبق ذلك بصفة خاصة على **لغة المؤلفين القانونيين والمشرعين** (القوانين والأنظمة)، **والقضاة والإداريين**، وكذلك **المحامين**.

وتقسيم اللغة القانونية إلى أنواع فرعية مسألة نسبية[1]. إذ تلعب هنا تقاليد البلد المعني دوراً مهما، يمكن في القارة الأوروبية، على سبيل المثال، الإشارة إلى **لغة التوثيق** notarial language، والسبب بسيط؛ ففي هذه البلدان، وخصوصا، البلدان اللاتينية على وجه الخصوص، فإن وثائق القانون الخاص قد وضعتها هيئة مستقلة منذ آلاف السنين؛ وهي مهنة التوثيق. فالموثق notary هو رجل قانون يمكن أن يتخذ لقب محام غير متفرغ، وتفسر التقاليد العريقة لكلية التوثيق notarial college الخصائص المحددة للغتهم.

وتتميز لغة المؤلفين القانونيين بحرية أكبر مقارنة بالأنواع الفرعية الأخرى من اللغة القانونية. يستخدم المؤلفون القانونيون في الوقت نفسه، قدرا كبيرا من المفردات العلمية، ولا سيما المصطلحات اللاتينية والأقوال المأثورة saying. فلغة قاعات المحكمة هي لغة رسمية بالأساس، وغالبا ما تكون قديمة. وكثيرا ما تكون ذات طابع قطعي؛ إذ يستعمل القضاة التصريحات والأوامر القطعية دون تحفظ. وفي بعض البلدان، مثل: فرنسا، فإن لغة المحكمة هي أيضا لغة مقتضبة عندما يتعلق الأمر بتعليل القضاة، وعلى العكس من ذلك تتسم لغة المحاماة بحجج تفصيلية، جنبا إلى جنب مع وفرة abundance البلاغة. وفي مجالات معينة من اللغة القانونية، ولا سيما في الأحكام، كان بناء الأحكام في السابق شديد التعقيد – في بعض البلدان، وما يزال الأمر قائما حتى اليوم. وأخيرا، من المفهوم أن نصوص أي نوع من أنواع اللغة القانونية يتضمن العديد من المصطلحات القانونية.

إلى جانب ذلك، يمكن تقسيم اللغة القانونية إلى أقسام فرعية على أساس فروع القانون. وعندئذ يصبح المعيار الرئيس للتمييز هو المصطلحات المتخصصة في كل فرع. وغني عن البيان أن جزءا كبيرا من المصطلحات القانونية لمختلف فروع القانون

(1) Kurzon 1997: 119–123 and Arntz 2001: 282–291.

حيث يعرض عددا من التقسيمات.

هي مصطلحات كونية universal. بيد أن هذا لا ينطبق على كل المصطلحات بشكل عام. يتضمن القانون الجنائي، على سبيل المثال، عشرات المصطلحات التي تكاد لا تستعمل أبدا في النصوص المتعلقة بقانون الملكية أو القانون الدستوري. وعلى نحو مماثل، تختلط المصطلحات القانونية في بعض فروع القانون مع المصطلحات التقنية غير القانونية: يشتمل القانون الجنائي، على سبيل المثال، على مصطلحات نفسية، في حين يشتمل قانون الأراضي على الدراسات الاستقصائية، كما يستلزم قانون الضرائب علم المحاسبة.

2.2. الظواهر اللغوية ذات الصلة

1.2.2. اللغة القانونية الخاصة

يشكل أسلوب اللغة القانونية كل ألوان الطيف؛ فهو يبدأ بالطابع الرسمي للدستور، ويمتد إلى النصوص القانونية اليومية، بأسلوبها البسيط للغاية. وتكتمل ألوان هذا الطيف بلهجة قانونية فئوية Legal jargon. تُطوّر جميع المهن لهجة فئوية خاصة وهذا ما يعزز، بشكل كبير، العلاقات الداخلية وكذلك تماسك coherence المجموعة المعنية. جزء من اللغة القانونية الخاصة مشترك بين جميع مجموعات رجال القانون الفرعية (مثل القضاة والمحامين وموظفي الخدمة المدنية). ومع ذلك، توجد أيضا عبارات أخرى لا تستخدم إلا بين صفوف مجموعة فرعية واحدة من القانونين، أو حتى داخل محكمة أو إدارة معينة (مثل الوزارة، والمحكمة العليا).

وفيما يتعلق بأصل التعبيرات اللهجية القانونية الفئوية، فإن ذلك يختلف باختلاف المناطق. فعلى سبيل المثال، غالبا ما تشوب هذه العبارات في كثير من بلدان الشمال مصطلحات قانونية لاتينية، وهو ما يوضح قوة تقاليد القانون الروماني في محيط أوروبا. وفي نفس الوقت، يمكن القول إنه لا توجد حدود واضحة بين التعبيرات الاصطلاحية القانونية لرجل قانون وآخر وبين عامية الرجل العادي المتعلقة بالظواهر القانونية. تحيل تعابير معينة على دوائر قانونية، ربما تكون طريفة بطبيعتها إلى حد ما،

ويستخدمها أيضا عامة الناس. ولنضرب على ذلك مثالا بولنديا، **فالمحامي** في بولندا هو apostle المبشر، أو «الببغاء» أو «البطريق الأخضر» zielony pingwin – بسبب شكل وألوان بذلته (Hałas 1995: 43–44).

وكثيرا ما تتخذ اللهجة الفئوية القانونية Legal jargon شكل اختزالات abbreviations، ولا سيما في وثائق المحاكم الداخلية internal court. ويستعاض عن الإيضاحات المتعلقة بالمؤسسات القانونية بأرقام الأعداد التي تشكل شكلا معينا من الاختصار. يتعلق الأمر بظاهرة معروفة في جميع الثقافات القانونية. ففي الاتحاد السوفياتي، وبفضل المذكرات حول كتابات معسكرات الاعتقال، أصبح بعض مواد التشريعات الجنائية والإجرائية السوفياتية سيئة السمعة حتى في الخارج. وللتدليل على ذلك، أشار لساني قانوني روسي متخصص مؤخرا إلى المادة 201 (Schmidt – Wiegand 1990: 346).

2.2.2. الجماعات الإجرامية المنظمة:

يصف اللسانيون، عادة، لغة المجرمين (الجماعات الإجرامية المنظمة) بأنها لغة مضادة للقانون ولا سيما القانون الجنائي (Schmidt – Wiegand 1990: 346). وقد تشكل جوهر هذه اللغة المضادة من عامية السجن.

فاللغة المضادة تلبي احتياجات عديدة؛ فهي تعزز العلاقات بين مجموعات السجناء فيما يتعلق بـ «العدو»؛ أي ضباط السجن والعدالة ونظام العدالة بشكل عام. وبالتالي، فإنها تشكل جزءا من المقاومة الذهنية، التي يحافظ مجتمع السجن بموجبها على نفسه ضد «القمع» بالوسائل اللغوية. ففي لهجة ضباط السجن في فلندا فإن كلمة «جرذ» «rat» (rotta بالفلندية) تعني «سجين»، في حين أن هذه الكلمة في عامية السجناء لها معنى من «grass» (المخبر). وفي الوقت نفسه، تعمل لغة السجناء المضادة باعتبارها رمزا سريا، سريع التغير، وغير معروف إلى حد كبير لدى ضباط السجن.

كما أن «الألعاب النارية» اللغوية هي التي تخفف العبء الثقيل في جو السجن. وكما هي الحال مع العبارات العامية بشكل عام، فإن تواتر المرادفات نموذجي بين عامية السجناء. فقد خلصت البحوث التجريبية في فنلندا، على سبيل المثال، إلى أنه لدى السجناء حوالي 70 تعبيراً لوصف ضباط الشرطة، وحوالي 30 تعبيراً لوصف السجن (Lipsonen 1990: 15 – 18).

وتوجد في اللغات الرئيسة قواميس للغة الجناة المضادة – بل تتوفر بعض القواميس الثنائية اللغة خاصة بهذا الموضوع. ومن الأمثلة على ذلك قاموس جان بول برونيه: قاموس الشرطة وعالم المجرمين: فرنسي – أمريكي، أمريكي – فرنسي] (الطبعة الثانية، 2000). وفي يومنا هذا يشكل الأنترنيت أحد مصادر المعلومات المفيدة عن كلام المجرمين وموظفي الشرطة. هناك يمكنك البحث تحت **عامية الشرطة**، وستجد عددا كبيرا من المعاجم من هذا النوع (بعضها ثنائي اللغة) أنجلو أميركية، وأيضا فرنسية.

3. اللسانيات القانونية باعتبارها تخصصا

1.3. بدايات الاهتمام باللغة القانونية

إذا كانت اللسانيات القانونية، بمعناها الحديث، تخصصا ناشئا حديثا، فإن اللغة القانونية أثارت الاهتمام من زوايا مختلفة منذ آلاف السنين. فالقانون يحتم اللغة بالضرورة (ولا سيما في مسائل التفسير القانوني)، وبهذا المعنى توجد لغة قانونية منذ أن وجد القانون. يهيمن في بعض السياقات الجانب اللغوي للقانون: الترجمة القانونية، والقاموسية القانونية، والخطابة القانونية. وفي العصور القديمة، كانت أهداف الاهتمام باللغة القانونية عملية في المقام الأول.

والواقع أن الترجمة القانونية تركت وراءها أثرا طويلا بشكل خاص. والنص القانوني الأول الذي ترجم من لغة إلى أخرى، والذي بقي حتى اليوم، هو معاهدة

للسلام حررت بين المصريين والهيتيس بلغتين، يعود تاريخها إلى عام 1271 قبل الميلاد. وهناك ترجمات قانونية لا حصر لها، سواء أتعلق الأمر بالمجال الدولي أم بالاحتياجات المحليــة لمختلف الدول. ومن الأمثلة المشــهورة على ذلك متــن القانون المدني juris civilis، الــذي ترجــم أولاً إلى اليونانية ولاحقــاً إلى العديد مــن اللغات الأخرى (Šarčević 1997: 23–28). وقد ركزت الترجمة القانونية في العصور الوسطى، على اللاتينية: من مختلف الدوارج إلى اللاتينية ومن اللاتينية إلى مختلف الدوارج.

يعود علم البحث القانوني إلى روما، أما المناهج البحثية، فتعود إلى اليونان القدماء. بحيــث تطلب الأمر إنشــاء نظام مفاهيمي للقانــون (انظــر: 125 – 126) وهو ما يفترض مســبقا توضيح الصلات بين مفاهيم قانونية محــددة. وهذا يعني الحاجة إلى تحديد المصطلحات التي تعبر عن المفاهيم. وقد أدت هذه المهمة إلى تجميع القواميس القانونية. والـمعجم القانوني الأول الذي ما يزال معروفا إلى حدود اليوم هو غايوس ايليوس غالوس Gaius Aelius Gallus. ويعود هذا القاموس الموسوم بـ «بشأن معنى الكلمات التي تشير إلى القانون»، إلى القرن الأول قبل الميلاد (Fiorelli 1947: 293). وقــد نُقل تقليد وضع القواميس القانونية إلى البيزنطيــين وإلى بلدان أوروبا الغربية. كانت القواميس القانونية في دول أوروبا الغربية، خلال العصور الوســطى، في أول الأمر منشــورة باللغة اللاتينية، ثم أصبحت في وقت لاحق تنــشر باللغات الوطنية الجديدة.

لقد جمعت قواميس اللغــة القانونية الثنائية بالبيزنطية (كانــت هناك قوائم معينة من الكلمات القانونية المترجمة موجودة حتى في وقت ســابق)، وشــمل هذا المعاجم اليونانيــة. أصبحت هذه القواميــس ضرورية خلال المرحلة التي بــدأت فيها اللغة اليونانيــة تحل محــل اللاتينية في الشــؤون القانونية، وحــين كان، نتيجة لذلك، فهم الحقوقيين البيزنطيــين للغة اللاتينية ضعيفاً. الصفة المميــزة لهذه القواميس أن جزءا منها كان عبارة عن قواميس موســوعية، وجزءا آخر عبارة عن قواميس للتعريفات.

ونشأت في وقت لاحق حاجة مماثلة في أوروبا الغربية في موضوع الروابط بين اللاتينية واللغـــات الوطنية الجديدة. وقد حظيت القواميـــس القانونية اللاتينية بأهمية متزايدة بسبب ضعف فهم رجال القانون في أوروبا الغربية للغة اللاتينية. وقد نشأت الحاجة إلى تجميع القواميس القانونية بين مختلف اللغات الوطنية الأوروبية عندما اســـتعيض عن اللاتينية باللغات الحديثة في التواصل القانوني الدولي.

أصبحـــت الخطابة بالفعل، من العلوم في العصور القديمـــة. ارتبط هذا العلم في اليونان القديمة ارتباطا وثيقا بأنشـــطة المحامين أمـــام المحاكم. فأول من صاغ قواعد للخطابة هو كوراكس Corax من ســـيراكيوز Syracuse خـــلال القرن الخامس قبل الميلاد. وقد ركزت على نظرية الخطابة القانونية. ويعتبر كوراكس وتلميذه تيســـياس Tisias أبوي علم الخطابة rhetoric حتـــى اليوم. لقد اضطلعت الخطابة بمكانة ذات أهمية قصوى حتى القرن التاسع عشر في تعليم الشاب الغربي، وفي العصور الوسطى، كانت واحدة من ثلاثة مواضيع من تعليـــم التريفيوم trivium[1]. توضح هذه الخلفية السبب الذي جعل الخطابة تتبوأ مكانة هامة في تدريب رجال القانون الأوروبيين وفي عملهم.

2.3. اللسانيات القانونية اليوم

أثارت الظواهر المتعلقة بالكلام الإنســـاني اهتمام الدارســـين منذ أمد بعيد، ولكن اللســـانيات الحديثة لم تتطور إلا في بداية القرن العشرين. وقد أتاح هذا فرصا لدراسة اللغة القانونية من وجهة نظر لســـانية خالصة. وفي الوقت نفســـه، ولّدت الخطوات الهائلة للعلم والتكنولوجيا في القرن العشرين حاجة ماسَّـــة إلى دراسة مختلف اللغات لأغراض خاصة. ســـواء فيما بينها أو في علاقتها باللغة العادية. وينبغي أيضا أن نضع في اعتبارنا ازدهار فلسفة اللغة في القرن العشرين.

(1) المنظومة أو المجموعة الثلاثية التي تشمل الفلسفة والمنطق واللاهوت [المترجم].

يعزى البحث المعاصر في مجال اللغة القانونية إلى هذه الخلفية. وينبغي التشديد على أن البحث في اللغة القانونية لا يتم دائما باسم **اللسانيات القانونية** وأن محتواه متغير (Nussbaumer 1997: 10). يقدم رجل القانون الفرنسي المعروف فرانسوا جيني Francois Geny في عمله الموسوم **العلم والتقنية في القانون الخاص الوضعي**، المجلد الثالث (1921)، فصلا بعنوان «ملاحظات عامة مع نظرة لبلورة لسانيات قانونية». ويشكل مصطلح اللسانيات انبعاجا فرنسيا. لقد أنشئ هذا المصطلح اليوم في العالم الناطق بالفرنسية لتمييز البحث في اللغة القانونية التي تستند إلى اللسانيات الحديثة. (في كثير من الأحيان، وفي المقام الأول في كندا، يعبر عنها بـ jurilinguistique). ويوجد أيضا مصطلح مناظر Rechtslinguistik في الألمانية، ولكنه غير شائع كما هي الحال في البلدان الناطقة بالفرنسية. وعلاوة على ذلك، يرتبط مصطلح Richtslinguistik أحيانا، وبالأحرى، بالبحوث التي تنطوي على فلسفة اللغة ((For example, Muller 1989 ويشمل اللسانيات الخالصة. وفي بولندا، تعرف اللسانيات القانونية باسم jurysłingwistyka وفي روسيا باسم lingvistika право вая лингвис тика. وعلى العكس من ذلك، يبدو أن مصطلح legal linguistics اللسانيات القانونية أو jurilinguistics، غير معروف في البلدان الأنجلوسكسونية، على الأقل حتى الآن. كما أنه غير مستخدم في العالم الناطق بالإسبانية؛ وعلى أي حال، فإن الكاتب لم يصادفه في أي أطروحة حول اللغة القانونية (Martin & al. 1996, Duarte & Martinez 1995 and Prieto de Pedro 1991).

ويمكن العثور في البلدان الناطقة بالإنجليزية على مصطلح اللسانيات القضائية [الجنائية] forensic linguistics، الذي يشير إلى أحد مجالات اللسانيات القانونية (انظر أدناه). ويستعمل المؤلفون الأنجلوساكسونيون غالبا عند الحديث عن البحوث في مجال اللغة القانونية، عبارة **اللغة والقانون** (كما يحدث أيضا في البلدان الناطقة بالألمانية (Recht und Sparache). لقد أنشئت في فنلندا، قبل عدة سنوات خلت، رابطة

لتشـــجيع البحث في اللغة القانونية، والبديل الإنجليزي لهذا الاسم تستعمله الرابطة نفســـها، وهو Legal Linguistics Association رابطة اللســـانيات القانونية لفنلندا. ويرد مصطلح اللســـانيات القانونية بالمثل في الموجز الانجليزي الملحق بعمل روسي حديـــث العهد (Vlasenko 1997). وما زال يتعين معرفة ما إذا كانت هذه التســـمية الانجليزية قد أضحت منتـــشرة بين المؤلفين الأنجلوأمريكيـــين الأصليين. وتوجد بعض الدلائل على هذا. ففي عـــام 2005، نشرت في كندا مجموعة من المقالات ثنائية اللغة تحمل عنوانJurilinguistique (انظر جيمار Gémar وكاسيرر Kasirer 2005).

ويُبرز البحث في مجال اللســـانيات القانونية جوانب تختلف من بلد إلى آخر. ومن الطبيعي أن يرتبط المؤلفون الناطقون بالفرنســـية في هذا النظام بالتقليد الذي يســـتند إلى الملاحظات التي أبداها فرديناند دي سوســـير Ferdinand de Saussure. وهكذا، يكتـــب جيرار كورنو Gerard Cornu في أطروحته: تتخذ «اللســـانيات القانونية، كما هي متوخاة هنا، من كتاب سوســـير إطارا مرجعيا» (Cornu 2005: 32). وقد ألهمت اللســـانيات النصية كثيرا الباحثين في اللغة القانونية في الولايات المتحدة وأوروبا على حد سواء. وتظل روسيا اســـتثناء: فاللسانيات القانونية الروسية تستند أساسا – على الأقل حتى الآن – إلى العلم اللساني المكتوب باللغة الروسية (Vlasenko 1997: 7).

وكثـــيرا ما يكون البحث في اللغة القانونية ســـانكرونيا synchronic؛ أي أنه يركز عـــلى اللغة المعاصرة. ويتخذ هذا البحث في كندا، بصفة خاصة، شـــكل تحليل تقابلي contrastive للغتين قانونيتين (الفرنسية والإنجليزية)، ولهذا السبب، فإن اللسانيات القانونيـــة الكندية مرتبطة ارتباطا وثيقا بعلم الترجمة (وخصوصا Gemar 1995) وقد ذاع هذا النوع من اللسانيات القانونية من كندا إلى بلدان أخرى، مثل بولندا على سبيل المثال (Pień kos 1999).

تطورت البحوث التي تقارن خصائص مختلف أنواع اللغات واستعمالها لأغراض

خاصة (طبيــة وتكنولوجية وقانونية)، بشــكل خاص، في المنطقة اللســانية الألمانية (Fachsprachenforschung). وقد أضحــى هذا التخصص العلمي اليوم دوليا، إلى حد ما، وينتشر، لا ســيما باللغة الانجليزية، والعديد من الدراســات بعنوان **أبحاث اللغة لأغراض خاصــة**. ويمكن في بلدان الشــمال الأوروبي، وبالأخص بالدانمارك والسويد، عدها من بين الدراســات الرائدة في هذا الموضوع. فمن بين أمور عديدة، يعزز الدنماركيــون التعاون الدولي بين الباحثين بلغات الأغراض الخاصة، عن طريق نشر مجلتين هامتين (مجلــة اللغة لأغراض خاصة والتواصــل المهني ومجلة التواصل Hermes هيرميس – مجلة اللســانيات). أما بالنســبة إلى فنلندا، فنذكر بصفة خاصة انعقاد ندوة دولية (Porta Scientiae) في فاسا (Vasa) عام 2001.

والتفاعــل بين مختلف المدارس التي تجري بحوثا في اللغة القانونية ليس دائما وثيقا بشكل خاص. وينبغي أيضا ألا يعزب عن الذهن أن المجالات اللسانية الرائدة قائمة بذاتها إلى حد ما. وجدير بالذكر أن اللســانيات القانونية السوفياتية والروسية كانت معزولة عن المدارس الأوروبية الغربية حتى عهد قريب لأســباب مفهومة. فمصادر عمل ن. أ. فلاســينكو، إيازيــك برافــا (Язык) N. A. Vlasenko, Iazyk prava، Language of the Law права «لغــة القانــون»، 1997)، هــي خير مثال في هذا الصدد. واستند هذا العمل تقريبا إلى الدراسات اللسانية والقانونية المنشورة في روسيا خلال المرحلة الســوفياتية وفي روسيا خلال التسعينات؛ إذ أشار فلاسينكو في مقدمة العمــل إلى أنه تأثر إلى أبعد الحــدود بميخائيل باختــين M. Bakhtin وكوزينا ودي Rozental (Vlasenko 1997: 7) والفصل الوحيد (I.2) الذي يستشــهد فيه المؤلف بالباحثــين الأجانب هو ذلك المتعلق – بطريقة منفصلة إلى حد ما – بتاريخ مدرســة القانون التي لعبت دورا مهما في ألمانيا في القرن التاسع عشر. والمصدر الــرئيس في هذا الفصل هو جورج فريدريش بوشــتا Georg Friedrich Puchta، المؤلف الكلاسيكي في القانــون الألماني العام. كما يمكــن أن نعثر أيضا في أحد الهوامش على اســم جان

كاربونييه Jean Carbonnier، القانوني المدني والسوسيولوجي الفرنسي، الذي توجد نسخة من عمله الرئيس في السوسيولوجيا متاحة باللغة الروسية. وينبغي التشديد على أن عمل فلاسينكو، رغم هذه العزلة، هو من الأهمية بمكان.

ولا يشمل الوصف الوارد أعلاه جميع البحوث المتعلقة باللغة القانونية. توجد على وجه الخصوص، بعض الدراسات المهمة عن تاريخ لغات قانونية مختلفة. وأحد الأمثلة الكلاسيكية على ذلك عمل ديفيد ميلنكوف David Mellinkoff، الموسوم بـ The Language of the Law **لغة القانون** (1963)، فهو متعلق باللغة الإنجليزية القانونية. ونشرت دراسات مماثلة حتى في بعض البلدان الصغرى مثل فنلندا: بافو باجولا Paavo Pajula، الخطوط العريضة لتاريخ اللغة القانونية الفنلندية (1960). وفي هذا السياق أيضا، تجدر الإشارة إلى البحث في اللغة اللاتينية القانونية.

يؤدي اختلاف محاولات الباحثين حول اللغة القانونية إلى اختلافات في بؤرة اهتمام تلك الدراسات، وتلك ميزة إيجابية. في جميع المدارس التي تجري بحوثا على اللغة القانونية، نجد رجال قانون ولسانيين. يمتلك الباحثون غالبا تكوينا مزدوجا، أو تُجرى دراسة بالتعاون الوثيق بين رجال القانون واللسانيين. ومن الأمثلة على ذلك كتاب Le langage du droit «لغة القانون» الذي ألفه سوريو Sourioux وليرات Lerat (1975)؛ فبيير ليرات لساني وجان لوي سوريو رجل قانون. من الطبيعي أن يولي اللساني اللغة القانونية أهمية أكبر من رجل القانون – ولكن بفضل ذلك التعاون يكون عمل من هذا القبيل أكثر موضوعية.

واليوم، غالبا ما يطبق الباحثون ذوو الكفاءة اللسانية المناهج الكمية في دراساتهم، بمساعدة الحاسوب. ويتألف موضوع البحث النموذجي من: تواتر المصطلحات، أو كلمات أخرى، أو عناصر لغوية أخرى (على سبيل المثال، السوابق واللواحق) في النصوص القانونية. ويمكن أن يركز اهتمام اللسانيين بالمثل على الوثائق القانونية من

منظور نصي، دون التركيز على المعجم (For example, Engberg 1997) وثمة موضوع بحثي من نوع آخر هو، على سبيل المثال، فهم هذه النصوص وقابليتها للقراءة، من وجهة نظر غير القانونيين.

وعلى العكس من ذلك، ينظر القانونيون إلى لغة مهنتهم من الداخل. وغالبا ما تكون دراساتهم ذات طابع دياكروني وترتبط ارتباطا وثيقا بتاريخ القانون. ومن النادر أن توظف بحوث القانونيين في اللغة القانونية قياسا كميا لورود الكلمات أو أي عناصر لغوية أخرى. فهدفها، بالأحرى، هو أن تجيب عن خصائص اللغة القانونية ومفرداتها إجابة تكون مفهومة للأشخاص الذين لا ينتمون إلى المهنة. وقد ينطوي ذلك، كنتيجة، على تبرير مبالغ فيه للغة القانون التقليدية، ولكن أيضا على نقد بناء.

وأحد السياقات النموذجية التي ينظر فيها رجال القانون في خصائص اللغة القانونية هو الصياغة التشريعية. وكثيرا ما تتضمن أعمال الصياغة التشريعية فرعا يتعلق بمصطلحات التشريع المقترح. وتناقش هذه المسائل خلال الحلقات الدراسية والندوات. ومن الأمثلة على ذلك اجتماع المائدة المستديرة بشأن اللغة القانونية الروسية (2000)، الذي نظم في ارتباط مع حلقة دراسية عن التقنية التشريعية (Morozova 2000: 108).

3.3. مواضيع البحث في اللسانيات القانونية والتخصصات ذات الصلة

1.3.3. نظرة عامة: تعريف اللسانيات القانونية

تبحث اللسانيات القانونية تطور اللغة القانونية وخصائصها واستعمالها. قد يهتم جانب من الدراسات في هذا التخصص بالمعجم (ولا سيما المصطلحات)، والتركيب (العلاقات بين المفردات)، أو الدلالة (معنى الكلمات) في اللغة.

لا يمكن القول إنها فرع من اللسانيات. سيكون من الأفضل القول إن لغة القانون تُبحث في إطار اللسانيات القانونية، على ضوء الملاحظات التي يبديها اللسانيون. ولهذا

السبب يصف أحد المؤلفين اللسانيات القانونية بأنها عبارة عن توليف بين العلوم القانونية واللسانيات، وخصوصا اللسانيات التطبيقية. يتضمن موضوع اللسانيات القانونية مشاكل، بالمعنى الدقيق، لا تندرج ضمن مجال اللسانيات. بيد أن هذا التخصص الأول يستند بشكل كبير إلى اللسانيات، وبشكل أخص السوسيولسانيات (Pieńkos 1999: 18–29).

ومن المفيد دراسة وضع اللسانيات القانونية في علاقتها بمختلف فروع اللسانيات. أولا، إن صلة هذا التخصص بعلم الدلالة هي قريبة جدا. والواقع أن المعجمية – التي تشكل جزءا من علم الدلالة – تضطلع بمكانة مركزية في اللسانيات القانونية. ويعزى ذلك إلى حقيقة مفادها أن المصطلحات هي أساسا ما يجعل اللغة القانونية تختلف عن اللغة العادية. وأحد مجالات التطبيق الهامة للقاموسية هو القواميس القانونية؛ أي تجميع المعاجم القانونية والقواميس.

وعلى مستوى التركيب، تدرس اللسانيات القانونية، على سبيل المثال طول الجملة، وتواتر العبارات التابعة subordinate clauses. ومن ناحية أخرى، فإن المورفولوجيا، والفونولوجيا، والفونيتيك هي مستويات أبعد ما تكون عن اللسانيات القانونية: تقتصر أهميتها في السياقات القانونية على المقارنة مع علم الدلالة والتركيب. ومع ذلك، ففي ما يتعلق بالصرافة، فإنه يمكن لبعض الظواهر أن توفر مواضيع بحثية هامة. يتعلق الأمر هنا من بين أمور أخرى، ببناء كلمات مركبة compound words، من جهة نظر وضوحها وتعديلاتها، ثم تأخذ مكانها في الكلمات الأصلية التي تشكل جزءا من البناء. في بعض اللغات (على سبيل المثال الألمانية والسويدية والفنلندية)، تكتسي الدراسات من هذا النوع أهمية خاصة، لأن بنية هذه اللغات تميل إلى بناء الكلمات المركبة. أما فيما يخص **اللسانيات القضائية** [الجنائية] forensic linguistics، التي يجري تطويرها بصفة خاصة في البلدان الناطقة بالإنجليزية، والتي تدرس إنتاج التعبيرات utterances وإدراكها من وجهة نظر قانونية، ولا سيما في المحاكم. لهذا

التخصص تطبيقات عديدة، مثلا: التحليل الصواتي للصوت البشري (على سبيل المثال، في حالة المكالمات الهاتفية المهددة)، التحقق من صحة المعلومات والوثائق (Solan & Tiersma 117–178).

وهناك جانب مختلف تماما، ونعني بذلك البحث في الأسلوب القانوني. فهذا الجانب من البحث له تطبيقات محددة في مجال الخطابة (انظر: ص38 – 39). وكما أشرنا سابقا، تعود تقاليد الخطابة القانونية إلى العصور القديمة. وفي إطار الخطاب القانوني، تتضمن الأسئلة كيفية إقناع المحامين للقضاة بجدارة رسائلهم.

وغالبا ما تكون الزوايا التاريخية والاجتماعية مثمرة – بل لا غنى عنها – في بحث اللسانيات القانونية. وتشمل مجالات الدراسة كيف يتغير معجم اللغة القانونية مع مرور الوقت (حدثت أيضا تغييرات لغوية كاملة)؛ ما هي البلدان والحقب الأصلية للكلمات القانونية المقترضة؛ كيف تستعمل اللغة القانونية في مختلف الثقافات القانونية الفرعية (الباحثين، والقضاة والمحامين)؛ إلى أي حد تعرف المصطلحات القانونية لدى عامة الناس؟ تتمتع اللغة اللاتينية القانونية في جميع أنحاء أوروبا بمكانة متميزة. ولهذا السبب من المهم دراسة كيف ومتى شرع رجال القانون في مختلف البلدان في استعمال اللغات الحديثة بدلا من اللاتينية وأين تكمن الأهمية الحالية للغة اللاتينية في معجم اللغات القانونية اليوم.

استخدم مصطلح Rechtssprachgeographie «جغرافيا اللغات القانونية» في البلدان الناطقة بالألمانية، مرة واحدة. ترتبط هذه البحوث ارتباطا وثيقا بتاريخ القانون وسوسيولوجيا القانون. وتبحث إحدى الدراسات الكلاسيكية الاختلافات في مصطلحات القانون العرفي customary law داخل المنطقة اللغوية الألمانية (Kunssberg 1926). ويمكن لدراسات من هذا القبيل أن توضح اليوم – على سبيل المثال – العلاقة بين المجالات الجغرافية لمختلف اللغات التي يستعملها السكان في الحياة اليومية وتلك

التي تستخدمها المحاكم والإدارات الحكومية. ويمكن لإفريقيا، على وجه الخصوص، أن تقدم مثالا لتوضيح الاختلافات الهامة بشـأن هذا الموضـوع: ففي إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تتبوأ الفرنسـية والإنجليزية والبرتغالية والإسبانية، حسب المنطقة، مركزا رسـميا باعتبارها لغات قانونية، على الرغم من أن السـكان يتحدثون اللغات الأفريقية (في ما يتعلق بالفرنسية انظر: ص ص215 – 216).

من الصعب تحديد مكان بعض الظواهر المرتبطة باللغة القانونية على نحو لا لبس فيه، في إطار المجالات اللغوية الثابتة. ومن الأمثلة على ذلك مشكلة نطق اللغة اللاتينية القانونيـة في المنطقة اللغوية الإنجليزية (انظر: ص239 – 240). فعادة ما ينطق رجال القانون العام العبارات والأقوال اللاتينية التـي تتبع قواعد النطق باللغة الإنجليزية (على الرغم من صحة وجود بعض الاتجاهات لدى رجال القانون الشباب نحو نطق اللغة الإيطالية باللغـة اللاتينية). هذه الظاهرة صواتية ولكن يمكن النظر إليها أيضا من منظور سوسـيولوجيا اللغة. ومن وجهة نظر أعم، فإن ذلك ينطوي على تشكيل نظام صواتي في لغة هجين hybrid.

2.3.3. سيميائيات القانون والرمزية القانونية

إن اللغة المنطوقة ليست سوى وسيلة واحدة من وسائل التواصل. توصل الحيوانات الرسائل بشـكل فعال بدون لغة بشرية. ويتواصل البشر أنفسهم أيضا بطرائق قددا. يمكن أن يتحدث المرء في السياقات القانونية، عن السيميائيات القانونية.

إن معظـم البحوث القانونية السـيميائية هـي بحوث نظريـة (For example, Dubouchet 1990 and Jackson 1997). وتروج الموائد المسـتديرة الدولية للبحوث المكرسة لسيميائيات القانون، وهي عبارة عن دمج بين مؤسستين سابقتين في المجال، ترتبطان ارتباطا وثيقا باسمي برنارد جاكسون Bernard Jackson وروبيرتا كيفلسون Roberta Kevelson (القانون والسيميائيات1987 – 1989). إن العديد من الدراسات

المنشورة في المجلة الدولية لسيميائيات القانون هي أمثلة جيدة على البحث السيميائي – القانوني. تحفز البحوث السيميائية القانونية النظرية على إجراء تحليل أعمق للغة القانونية. ومن بين تطبيقاتها العملية البحث في طقوس السلطة والقضاء. هذا يشمل الرسائل غير القانونية، وبعبارة أصح، فإنها تعبر عن سلطة الهيئات القضائية ومكانتها. إن الطابع الرسمي solemnity لدور المحكمة «لباس القضاة، وتموضع القضاة والهيئة parties في قاعة المحكمة، وتحديد مركز القضاة وأطراف الدعوى في قاعة المحكمة، وطقوس الإجراءات القانونية كلها رسائل صامتة (انظر: ص49 – 51).

وترتبط السيميائيات القانونية ارتباطا وثيقا باللسانيات القانونية. تتموقع بعض الظواهر في موضع وسط بين اللسانيات والسيميائيات. فيما يتعلق بالعروض الشفوية، فإن التوضيحات قد تشمل، على سبيل المثال، نبرة القاضي والمدعي العام، والمحامي، والوقفات البلاغية في خطابهم، واشتراط أن يحتفظ الجمهور بالصمت المطبق. ومن الأمثلة التوضيحية فيما يتعلق بالعروض الخطية، تلوين الوثائق وتزيينها. ويستنتج اللساني الفنلندي أولا تيليلا Ulla Tiilila: «تحمل المواد وتنشئ معاني من تلقاء نفسها، ولذلك ينبغي لنا أن نأخذ هذه المعاني بعين الاعتبار عند تفسير النص، إلى جانب الخيارات المتخذة فيما يتعلق باللغة أو ظهور النص». لهذا السبب يصدر القرار القضائي أو الحكومي على ورقة بيضاء بنص أسود. وهذه الوسائل تعطي انطباعا بالجوهر والموضوعية. قرار من هذا القبيل عادة ما يكون مزيّا بشعار، مما يضفي عليه جو الوقار والرسمية (Heikkinen & al. 2000: 229).

وتستخدم الدوائر القانونية، في الوقت نفسه، إشارات غير شفهية تنقل رسائل قانونية من هذا القبيل. ويمكن اعتبار هذا من وجهة نظر النظرية السيميائية: مدى فعالية التواصل القانوني بوسائل غير لفظية؟ وفي حقيقة الأمر فإنه غير مألوف أن يعبر جزئيا عن قاعدة أو شرط قانوني عن طريق رسالة غير شفوية. فعلى سبيل المثال، يمكن أن ترفق الرسومات أو الخرائط بعقد أو قانون. ثم تفترض هذه الرسومات أو

المخططات المعنى القانوني: hg`d يحيل نص الوثيقة عليه.

ويحال على مثل هذه السياقات في روسيا (Vlasenko 1997: 28–32) على أنها رمزية قانونية (право вая символи ка) (pravovaia). وهذا ينطبق على الرسائل القانونية في حد ذاتها، التي يعبر عنها بالرموز غير اللغوية، وأيضا باعتبارها رموزا تعبر عن سلطة أو إرسال الرسالة. بالإضافة إلى الصيغ الرياضية، والرسوم البيانية والخرائط، يمكن التعبير عن الرسائل القانونية بلغة الجسد (على سبيل المثال، الإشارات اليدوية لشرطة المرور)، من خلال مجموعة متنوعة من العلامات البصرية (على سبيل المثال، علامات الطرق، المعالم landmarks وكذلك بواسطة الإشارات الصوتية (على سبيل المثال، اتصالات حركة المرور النَّهْرية). أما فيما يتعلق بالرموز التي تعبر عن السلطة والاحترام، فقد ذكر أحد الكتاب الروس الشارات، والأعلام، والشهادات، والميداليات.

ورغم ما قيل للتو، يمكن القول إن النصوص القانونية تختلف اختلافا بينا عن النصوص التكنولوجية (أو الطبية) فيما يتعلق بأهمية العرض البصري (Arntz 2001: 78). في المسائل التكنولوجية، كثيرا ما تجعل الصور الاتصالات أكثر اقتصادا. ويكاد يكون من المستحيل تفسير عمل محرك معقد بوسائل لغوية بحت، في حين أن الرسم المفصل، مع مفتاح أو عنوان، يعمل بشكل مثالي من وجهة نظر تواصلية. وعلى العكس من ذلك، فإن فرص استخدام الظواهر القانونية للصور محدودة بدرجة أكبر بكثير. وهنا، لا يوجد سوى بعض المخططات المفهومية (على سبيل المثال، تقديم الروابط بين المفاهيم الرئيسية والمفاهيم التابعة) المجدية، وعلى الرغم من أن ذلك لا ينتقص من فائدة المخططات في المهام الاصطلاحية وفي التوجيهات القانونية.

3.3.3. الإعلاميات القانونية

تدرس الإعلاميات القانونية وتعلم مختلف أشكال العلاقة بين القانون والمعلومات

وبين القانون والإعلاميات، وكذلك المشـــاكل المتصلة بالتنظيم والتفسير القانونيين (Saarenpaa 1999a: 713). قد تشـــمل القضايا التي تشكل جزءا من هذا الموضوع الأســـلوب القانوني، وبنية القوانين، والإحالات التناصية. مثال ذلك، يشمل القسم المتعلـــق بالإعلاميات القانونية في موســـوعة Encyclopadia Iuridica Fennica عدة بنود حول التواصل القانوني، بما في ذلك أســـلوب الإجـــراءات القضائية والإدارية (Saarenpaa 1999b: 940). وتتضمـــن الموســـوعة أيضا بنودا تتعلـــق ببنية القوانين وغيرها من النصوص القانونيـــة (مثل المختصرات compilations) بشـــأن المراجع الداخلية الـــواردة في هذه النصوص، وعن الإحـــالات الداخلية في هذه النصوص، وعن الحواشي في الأعمال العلمية، لإعطاء المزيد من الأمثلة.

وهذا يدل على أن الخط الرابط بين اللسانيات القانونية والإعلاميات القانونية غير واضح. وســـوف ننظر لاحقا، من بين جملة أمور، في الطابع النســـقي للقانون (انظر: ص77 – 80). في كثير من الأحيان، يمكن النظر في المسائل المتعلقة بنسقية النصوص القانونية من وجهة نظر اللســـانيات القانونية، كما يمكن أن ينظر إليها من وجهة نظر الإعلاميات القانونية. إن عدم وضوح الخط الرابط بين الاثنين ملحوظ بشكل خاص في مجال اللســـانيات القانونية التي يطلق عليها اللســـانيون القانونيون الروس legal graphics «الرسوم البيانية القانونية» юридическая. يتصور الباحثون في روسيا، أن هذا المجال واســـع جدا: فهو يغطي القضايا ذات الصلة ببنية النصوص القانونية، واستخدام التعليقات notes والملاحق، وطرائق التشديد على مقاطع في النص وإظهار الروابط بين أجزاء مختلفة من النص (مثلا، ترقيم الفصل والفقرة، والعناوين المكتوبة بالبنط العريض أو بخط مائل والكلمات المفاتيح). وعلى هذا الأساس، أجريت دراسة حول ما إذا كان حجم وخط الأحرف المستخدمة في تذييلات بعض القوانين الروسية قد يتناســـب مع حجم وخط الأحرف المســـتخدمة في نص القوانين نفسها. ولاحظ الباحثون الروس أيضا، ارتفاع مســـتوى الرمزية الفنية في الأوراق النقدية والأوراق

المالية القيمة، مثل الأسهم (Vlasenko 1997: 128–140).

4.3. الصلة بالعلم القانوني

1.4.3. العلم القانوني بصفة عامة

تختلف اللسانيات القانونية عن علم القانون في ما يتعلق بموضوع البحث. يهتم علم القانون أساسا بالكيانات المجردة abstract entities – المفاهيم – التي توجد في خلفية المصطلحات؛ أي في معاني المصطلحات. ينظم هذا العلم النظام القانوني من خلال المفاهيم القانونية.

المصطلحات هي تعيينات للمفاهيم، ضرورية للعلم القانوني. بيد أن الاهتمام الرئيس لهذا العلم لم يكن له تأثير على المصطلحات القانونية؛ بل على المفاهيم ذاتها.

وعلى العكس من ذلك، فإن المصطلحات في اللسانيات القانونية هي التي تشكل الهدف الأساس للبحث.

ونظرا إلى الصلة بين هذين التخصصين، تتطلب اللسانيات القانونية الدعم من العلم القانوني: وهذا الأخير هو الذي يبين معنى المصطلحات القانونية. وفي نفس الوقت، تستأثر النظرية القانونية والإعلاميات القانونية، والسوسيولوجيا القانونية، وتاريخ القانون بأهمية مركزية من وجهة نظر اللسانيات القانونية. ففي مجال تنمية اللغة القانونية، فإن تاريخ اللغة وتاريخ القانون مدمجان، ومن المستحيل فهم الظروف التي تستخدم فيها اللغة القانونية بدون معرفة أي بيانات سوسيولوجية. وعلى نفس المنوال، تنتج دراسات القانون المقارن المعلومة التي تساعد اللساني القانوني على فهم الروابط التفاعلية بين مختلف اللغات المستعملة لأغراض قانونية.

في الحقيقة، فإن المزايا متبادلة. فالباحثون والكتاب ورجال القانون الممارسون يجب أن يفسروا القوانين، مما يستتبع إعطاء معنى للتعبيرات المستمدة من القانون أو من

بعض مصادره (Aarnio 1984: 393–401). إن التفسير القانوني هو ظاهرة معقدة حيث تلعب الحجج arguments الدلالية والتركيبية جزءا مهما (Aarnio 1999: 17–24). حتى وإن كانت مشاكل التفسير القانوني Legal interpretetion لا يمكن أن تحل على أساس هذه الحجج arguments التركيبية أو الدلالية فقط (هناك عدة أنواع أخرى من الحجج)، تشكل عنصرا هاما في التفسير القانوني. وبالتالي، فإن المناهج اللسانية، ولا سيما تلك المتعلقة باللسانيات النصية، هي مفيدة جداً للباحثين والقانونيين الممارسين في مهمة التفسير.

يمكن أن تكون اللسانيات القانونية مفيدة لعلم القانون على مستوى أعم. فهي تستخدم مناهج إحصائية تكمل صورة اللغة القانونية –والقانون نفسه – يحصل عليها من مصادر أخرى للمعلومات. فالضوابط التي يمكن ملاحظتها في استعمال اللغة القانونية ذات أهمية كبيرة من وجهة نظر نظرية ومن وجهة نظر سوسيولوجيا القانون. ومن نفس المنطلق، يمكن للتأثيرات الأجنبية في علم القانون الوطني إخراجها إلى العلن. ولبلوغ هذا الهدف، يجري فحص عينة كافية من الأعمال القانونية، وتجميع جميع الاستشهادات باللغات الأجنبية الموجودة في النص أو في فهرس هذه الأعمال. وبتقسيم الاستشهادات إلى مجموعات وفقاً لمختلف اللغات، يمكن تحديد الثقافات القانونية الأجنبية التي لديها تفكير قانوني وطني موسع، وبشكل غير مباشر، النظام القانوني للبلد المعني.

وعلى نحو معتدل، توضع هذه الفكرة موضع التنفيذ في علاقة مع إجراء بحث في مجال القانون اللاتيني (Mattila 2000 and 2002). فبحوث الباحثين المساعدين تجمع كل إحالات اللغة الأجنبية انطلاقا من مؤشرات الأطاريح القانونية والمراجع التي نشرت في فنلندا في الخمسينات والتسعينات. وفيما يتعلق بخمسينيات القرن الماضي، كانت النتائج على النحو التالي (يعطي الرقم الأول العدد المطلق للاستشهادات،

بينما يعطي الرقم الثاني النسبة المئوية بالنسبة إلى جميع الاستشهادات) : اللاتينية 824 (73%)، والإنجليزية 142 (13%)، والفرنسية 86 (8%)، والألمانية 48 (4%)، والإيطالية 4 (4% ,0)، واليونانيون 2 (2% ,0). والدنماركية 2 (2% ,0)، والإسبانية 1 (1% ,0). الأرقام المقابلة في التسعينات هي: الإنجليزية 790 (48%)، اللاتينية 627 (38%)، الفرنسية 94 (6%)، والألمانية 73 (4%)، والنرويجية 10 (6% ,0)، والإيطالية 7 (4% ,0)، والدنماركية 7 (4% ,0)، والهولندية 2 (1% ,0)، واليونانية 1 (05% ,0).

وبالنظر إلى عدد أطروحات القانون والمراجع الفنلندية اليوم فهي أعلى بكثير من خمسينيات القرن المنصرم؛ إذ إن الأرقام الصريحة غير قابلة للمقارنة. وعلى العكس من ذلك، فإن النسب المئوية تقبل ذلك. وهكذا يمكننا أن نستنتج أن اللغة المشتركة lingua franca لرجال القانون – اللاتينية – قد حلت محلها. لقد انتقلت من المركز الأول إلى المركز الثاني. ورغم ذلك، ما تزال اللغة اللاتينية مصدرا مهما للاستشهادات؛ فما يقرب من 40% من الاستشهادات باللغة الأجنبية التي يستعملها المؤلفون القانونيون الفنلنديون اليوم هي باللاتينية. من بين اللغات الحديثة، تحسن موقع اللغة الإنجليزية بوضوح: اليوم، ما يقارب نصف الاستشهادات باللغة الأجنبية هي باللغة الإنجليزية. ونجد الفرنسية والألمانية في مرتبة متأخرة كثيرا مقارنة باللغة الإنجليزية، ولكن أهميتهما ظلت على ما هي عليه من الخمسينيات إلى التسعينات.

وهكذا، يمكن استنتاج أن العلم القانوني الفنلندي في الوقت الحاضر تأثر بشكل كبير بالأوساط القانونية الإنجليزية والأمريكية ولكن عن طريق الأوساط القانونية الإنكليزية والأمريكية، غير أن الثقافة اللاتينية التقليدية ما تزال تحظى بأهمية كبيرة. وهذا يدل على قوة الثقافة القانونية الرومانية – الجرمانية القديمة في فنلندا، لأن اللغة اللاتينية القانونية قد وصلت تاريخيا إلى فنلندا عن طريق ألمانيا في صيغة طورها العلم القانوني الألماني على أساس القانون العام jus commune.

2.4.3. القانون المقارن

تركز البحوث في اللسانيات القانونية غالبا على لغة قانونية واحدة. غير أن دراسات رئيسة عديدة تقارن أيضا تطور وبنية ومعجم لغتين أو أكثر. تعالج دراسات من هذا القبيل، من بين أمور أخرى، تفاعل اللغات القانونية (مثلا كيف تنتقل الكلمات من لغة واحدة). ومن الأمثلة الجيدة على ذلك مقارنة البدائل variants الواردة في القانون اللاتيني، كما هي مستعملة في مختلف البلدان. وكما يبين عنوان المبحث الحالي، فإن هذا النوع من البحث يمكن تسميته بـ«اللسانيات القانونية المقارنة».

يشدد جميع هؤلاء اللسانيين القانونيين الذين درسوا مختلف اللغات القانونية في علاقتها بلغات أخرى، على أهمية القانون المقارن في هذا السياق (على سبيل المثال: Pieńkos 1999: 101–110). ويهدف المقارنون، من جهة، إلى تطوير مناهج لمقارنة الثقافات القانونية، ومن ناحية أخرى، إلى استخلاص استنتاجات انطلاقا من الاختلافات وأوجه التشابه الموجودة. ومن الأمثلة النموذجية على هذه الاستنتاجات تقسيم الأنظمة القانونية إلى أسر رئيسة وأسر فرعية للقانون (انظر، ص ص106 – 107).

ويمكن للقانون المقارن أن يعزز البحوث في مجال اللسانيات القانونية بطرائق عديدة. أولاً، يسهم رجال القانون المقارنون في تسليط الضوء على العوامل التي تؤثر في تطور الأنظمة للمفاهيم القائمة في خلفية المصطلحات القانونية. وهذا يتيح فهماً أفضل لخصائص المصطلحات القانونية. ثانيا، تفترض الترجمة القانونية وتجميع قواميس الترجمة القانونية كما تفترض مسبقا ترابط المفاهيم التي تنتمي إلى الأنظمة القانونية المعنية. وثمة حاجة إلى معرفة مختلف المؤسسات في هذه الأنظمة، ولا سيما مؤسسات القانون الإجرائي procedural law. هذا هو البحث الذي يشكل جوهر القانون المقارن. فكلمة السر واحدة هي المقارنة الدقيقة microcomparison. يقول

بيتر ساندريني Peter Sandrini، عالم المصطلحات النمساوي: «وتشكل المقارنة الوظيفية الدقيقة نقطة انطلاق جميع الأعمال الاصطلاحية، وتحدد في الوقت نفسه موضوع هذا العمل»] (Sandrini 1996: 169).

وعلى النقيض من ذلك، فإن البحوث في مجال اللسانيات القانونية مناسبة لتوضيح التحليلات التي أجريت في مجال القانون المقارن. فعلى سبيل المثال، تميز النظرية اللسانية بوضوح بين «مفهوم» (تجريد ذهني) و«مصطلح» (ظهور مفهوم ما (انظر، ص ص108 – 109. لهذا السبب من المدهش أن تكون هناك أطروحات في النظرية والمنهجية والقانون المقارن بالكاد ينظر فيها إلى مشكلة اللغة القانونية (Arntz 1999: 190–192). وبطبيعة الحال، لا يكون الأمر كذلك دائما. على سبيل المثال، فتحليلات ليونتين جان كونستانتيسكو Leontin – Jean Constantinesco لمشاكل المصطلحات القانونية في كتابه «دليل دراسة القانون المقارن» Rechtsvergleichung. تناقش بالتفصيل التمييز بين المفهوم والمصطلح، والسمات القانونية واللغوية للترجمة القانونية، والأخطار الناجمة عن المظهر المضلل للكلمات، وقيمة القواميس المتعددة اللغات (Constantinesco 1972: 80–81, 164–172). ويتناول عمل ميكائيل بوغدن Michael Bogdan القانون المقارن أيضا قضايا الترجمة القانونية بإيجاز (Bogdan 1994: 50–51).

3.4.3. قانون اللغة:

ترتبط اللسانيات القانونية ارتباطا وثيقا بقانون اللغة. ويمكن فهم هذا المصطلح بطريقتين مختلفتين. فبحسب جيرار كورنو Gerard Cornu، على سبيل المثال، يغطي قانون اللغة، من ناحية الآثار القانونية المترتبة، ومن ناحية أخرى، القواعد القانونية المتعلقة باستخدام اللغة (Cornu 2005: 43–45).

وعند النظر في هذه المسألة من وجهة نظر أعم، من منظور السيميائيات، فإنه يمكن

الحديث عن «قانون العلامات». ويشـــمل ذلك، على سبيل المثال، تنظيم الرموز التي تستخدمها المحاكم وتلك التي تستخدم أمامها. يلزم المحامون في فرنسا بارتداء رداء أمام المحكمة. وقد يؤدي عدم التقيد بهذا الشرط إلى العقاب (Gridel 1979: 142).

والســـؤال الأهم في ما يتعلق بموضوع اســـتعمال اللغة، هو المتعلق بحق الفرد أو مجموعة من الســـكان التعلم بلغتهم الخاصة، واســـتعمال الجمهور لتلك اللغة. وقد ينطوي ذلـــك أيضا على حماية لغة منطقـــة أو دولة عضو في اتحـــاد (مقاطعة كيبيك، مقاطعة آلاند في فنلندا). فدســـاتير البلدان الثنائية اللغـــة أو المتعددة غالبا ما تتضمن بنودا حول هذه المسألة. وكمثال على ذلك، لنأخذ فنلندا:

الحق في اللغة والثقافة.

اللغات الوطنية الفنلندية هي الفنلندية والسويدية.

حق كل فرد في استخدام لغته/ ها، إما الفنلندية أو السويدية، أمام المحاكم وغيرها من السلطات، ويكفل القانون حق الحصول على الوثائق الرسمية بتلك اللغة. وتقوم الســـلطات العامة بتلبيـــة الاحتياجات الثقافيـــة والمجتمعية لســـكان البلد الناطقين بالفنلندية والسويدية على قدم المساواة (المادة 17، الفقرة 1 و2) – الترجمة المنشورة على شبكة الإنترنت عن طريق شبكة الإنترنت وزارة العدل الفنلندية.

ومن المؤسف أن مضمون القوانين المتعلقة باستخدام اللغة قد يكون قمعياً أيضاً: في جميـــع أنحاء العالم، نجد بعض الدول التي كان القانون فيها – وما زال – يهدف إلى خنق استعمال لغات غير اللغات التي تهيمن عليها كلغة للتعليم والحياة العامة. وليس من المستغرب أن يكون حق الأفراد أو الجماعات في استخدام لغتهم أيضا مسألة تنظيم بموجب القانون الدولي العـــام (Dunbar 2001). فلغات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تتمتع بالقدر نفسه من المساواة في هذه المسألة: تتمتع لغات الدول الأعضاء بمركز متساو (حتى لو كانت اللغات الرئيسة تهيمن كلغات عمل).

ويمكن أن يهدف قانون اللغة أيضا إلى الحفاظ على نقاء اللغة الوطنية أو الإقليمية، تحت ضغـــط لغة أخرى أو عدة لغات أخرى. فحتى في فرنســـا، موطن أحد اللغات العالميـــة، فإن تشريعا من هذا القبيل اعتبر ضرورياً، بســـبب غـــزو اللغة الإنجليزية. هذا التشريع (مســـتوحى من قانون كيبيك 101) الذي يفترض مسبقا استعمال اللغة الفرنسية، ولا سيما في الإعلانات، كما يحمي معجم اللغة (انظر، ص211).

في السنوات الأخيرة، عنّت مشكلة جديدة في مناقشة قانون اللغة. ويشمل ذلك حق المواطنين في أن يطالبوا المحاكم والســـلطات بالاستعانة باستعمال اللغة التي يفهمونها بوضوح. تقليديا، كان من الصعب فهم لغة المحاكم والســـلطات العامة أن تفهم وأن تكون قائمة الـــذات؛ فالمواطن العادي يجد صعوبة في فهمها. وما فتئت مكافحة هذه الظاهرة تزداد منـــذ وقت طويل – كان ذلك بالفعل في عهـــد البيزنطيين (انظر، ص ص96 – 97). واليوم فإن الحق في لغة واضحة ومفهومة هي أيضا تفرض نفســـها من وجهة نظر حقوق المواطنين الأساس. ويتجلى ذلك، من جملة أمور، في حقيقة أن أمين المظالم البرلماني في فنلندا يعتبر، وفقا لرأي صدر مؤخرا، أن فهم القوانين والأنظمة هي مسألة تشكل أمر حماية قانونية.

وفي العمل الحالي، يقدم قانون اللغة نفسه، في سياقات معينة، باعتباره عاملا أساسا يفسر جزئياً خصائص القانون واستعمال اللغات القانونية المعالجة. والواقع أن الوضع الحالي للغات القانونية غالبا ما يكون نتيجة قوانين قديمة لتحقيق بعض السياســـات اللغوية. ويتعلق هذا أيضا باقتراض الكلمات: وضـــع اللغة اللاتينية باعتبارها اللغة الرســـمية الوحيدة للمحاكم والحكومات التي شـــكلت بقـــوة مصطلحات اللغات القانونية الحديثة.

4.4.3. الخطر اللغوي

قضيـــة الخطر اللغوي كثيرا مـــا تناقش في مجال اللســـانيات الألمانية (Jayme 2001:

30–28). من يتحمل المسؤولية قبل غيره في خطأ في عقد عادي. هل يمكن أن يساء فهم مضمون العقد لأسباب لغوية؟ فالعقود العادية (مثل عقود الضمان)، وتشمل، كما هو معروف جيدا، عددا كبيرا من الشروط الموحدة التي غالبا ما تكون شديدة التعقيد.

إن الحالات ذات السمات الدولية، وخاصة تلك المتعلقة بالمهاجرين، تسبب مشاكل خاصة: فالعقد في حد ذاته واضح، ولكن رغم ذلك، فإن أحد الطرفين لا يفهمه. في ألمانيا، أتاح توزيع الخطر اللغوي موضوع مناقشة حيوية في حالة عقود عمل العمال المهاجرين. وتنشأ نفس المشكلة، على سبيل المثال، فيما يتصل باتفاقيات النفقة لصالح الطفل، حيث يكون المدين (الأب عادة) أجنبياً وتكون الترجمة التحريرية أو الترجمة الشفوية رديئة أو غائبة تماماً.

4. أهمية المعرفة اللسانية القانونية

1.4. وجهة نظر العلوم ذات الصلة

لقد أثبتنا أن اللسانيات القانونية تعزز البحث القانوني. وبالمثل، يمكن أن تكون مفيدة في النظرية اللسانية العامة. يعرض فريد كارلسون Fred Karlsson، اللساني الفنلندي في عمله Yleinen kielitide «اللسانيات العامة» (Karlsson 1994: 31)، أسئلة عديدة تهدف اللسانيات إلى الإجابة عنها. يتعلق أحد هذه الأسئلة بحدود اختلاف اللغات واللغات الطبيعية لأغراض خاصة. بالنسبة إلى اللغة القانونية، فإن اللسانيين القانونيين هم الذين يمكنهم الإجابة عن هذا السؤال. ويمكن أن تكون اللسانيات القانونية أيضا مفيدة في مسائل أخرى. وخير مثال على ذلك السؤال التالي الذي قدمه كارلسون: ما هي مبادئ تغيير اللغة؟ يمكن للسانيين القانونيين تسليط ضوء جديد على هذا السؤال. وفي الوقت نفسه، يمكنهم دراسة الكيفية التي تؤثر بها لغة القضاة والمسؤولين على تطوير اللغة العادية أو مجال استخدام مختلف اللغات في المجتمع. ويرتبط هذا السؤال الأخير ارتباطا وثيقا بوضع اللغات المهددة في جميع

أنحاء العالم – وهو سؤال كثيرا ما ناقشه اللسانيون.

2.4. الخبرة القانونية العملية

اللغة القانونية هي الأداة الأساس لرجال القانون. وبالتالي، فإن الإلمام بهذه اللغة أمر بالغ الأهمية بالنسبة إليهم. وقد جرت العادة الحصول على هذه المعرفة بصورة غير مباشرة: يعتمد رجل القانون الشاب في دراسته لمحتوى النسق القانوني، في الآن نفسه، على دراسة المصطلحية القانونية والأسلوب، كما يعتمد المصطلحات والأسلوب القانونيين. بيد أن إجراء عمليا من هذا القبيل يمكّن فقط من الإلمام بنوع معين. وقبل كل شيء، ما يزال الجانب التاريخي معتما. وفي ظل هذه الظروف، يكون رجل القانون في موقف لا يُمكّنه من فهم جميع خصائص اللغة القانونية المهمة. ويتم حساب بعضها تاريخيا من خلال تطوير هذه اللغة.

والأمر الأكثر خطورة هو أن التبني غير المباشر غالبا ما يكون أقل أهمية. ولن تكشف بوضوح أوجه القصور في تلك اللغة إلا دراسة هادفة لخصائص تلك اللغة. وتتيح مثل هذه الدراسات إدخال تحسينات على نوعية اللغة القانونية. وعندما تركز هذه اللغة على الاهتمام الصريح، يصبح رجال القانون في وضع أفضل للوقوف على المشاكل ذات الصلة. وتظهر التجربة أن الوثائق المعقدة سيئة الصياغة غالبا ما تسمح بتفسيرات عديدة: فقد يفهمها الغريب فهما مختلفا تماماً عما كان يقصده المؤلف.

واليوم، لا يكفي في كثير من الأحيان أن يكون رجال القانون على دراية بلغتهم فقط. إنهم في حاجة إلى التعاون مع زملاء أجانب. فإذا كانوا ينتمون إلى إحدى المناطق اللغوية الصغيرة، فإنه يتعين عليهم استخدام لغة أجنبية لأغراض قانونية. وهذا يتطلب عملية تدريب طويلة. ومن شأن الإلمام العام باللغات القانونية الأجنبية أن يعجل بهذه العملية ويعززها. إن رجال القانون الذين لديهم صورة شاملة عن تاريخ لغة قانونية أجنبية وبنيتها ومفرداتها الأساسية هم في وضع أفضل لتعلم مصطلحية

هذه اللغة الخاصة وأسلوبها بسهولة/ بيسر وسرعة أكبر في مجال تخصصهم (على سبيل المثال، الإتاوات، قانون المستهلك).

وهناك وجهة نظر أخرى. ففي حالة اللغات الأجنبية، لا يتعاون رجال القانون مع رجال قانون من بلدان أخرى. فكثيرا ما يعملون مع متخصصين في اللغة (لسانيون، مصطلحيون، مترجمون). وفي ظل هذه الظروف، فإن الإلمام بتاريخ اللغات القانونية وسماتها يساعد على فهم أفضل للعوامل اللغوية التي تؤثر، على سبيل المثال، على إنشاء مولَّدات neologisms، والترجمة بين لغتين.

3.4. الترجمة

لا يمكن لرجال القانون فقط الاستفادة من الإلمام بالمسائل القانونية – اللغوية. في أوروبا، وفي حالة التوحيد المستمر، تحتاج بصورة متزايدة إلى ترجمات النصوص القانونية (مثلا: القوانين، والأحكام، والقرارات الإدارية، والوثائق الخاصة)، وغالبا ما يقوم بهذه الترجمات مترجمون لسانيون، وليس رجال قانون.

وقد طورت إلى حد كبير الأدوات التقنية التي تساعد على الترجمة القانونية على مدى السنوات الأخيرة. يستعمل مترجمو الاتحاد الأوروبي وسائل الترجمة الآلية ومناهج الترجمة البشرية بمساعدة الحاسوب. ومع ذلك، في نهاية التحليل، فإن الترجمة الآلية واستخدام أبناك البيانات الاصطلاحية تفترض مسبقا الرقابة البشرية. ولم يكن ممكناً استخدام الترجمة الآلية بالكامل في الاتحاد، حتى في الحالات التي تتضمن ترجمة نص بسيط بين لغتين رومانسيتين متشابهتين للغاية. وستظل الترجمة القانونية نشاطاً إنسانياً بالأساس، على هذا النحو، على الأقل في المستقبل المنظور.

وفي نهاية المطاف، فإن الرقابة البشرية على الترجمة الآلية أو بمساعدة الحواسيب تعتمد على ثقافة المترجم ومعرفته العامة. ولهذا يحتاج المترجم إلى معلومات عن خصائص اللغة القانونية من وجهة نظر عالمية، وكذلك تاريخ اللغات القانونية

وسماتها. وبالنظر إلى أن أدوات الترجمة ووسائلها ناقصة حتما، فإن هذه المعرفة العامة هي مفتاح القضاء على الأخطاء وسوء الفهم.

4.4. وضع المعاجم والأعمال الاصطلاحية

ترتبط اللسانيات القانونية ارتباطا وثيقا بعلم المعاجم القانونية (انظر على وجه العموم: Groffier & Reed 1990). يدرس اللسانيون القانونيون المعجم القانوني وخصائصه وبذلك يمهدون الطريق للعمل التطبيقي لتجميع القواميس والمعاجم. وهناك عمل معجمي كبير يستند إلى الدراسات القانونية – اللسانية.

وفي الوقت الحاضر، هناك عدد كبير من القواميس القانونية الأحادية اللغة والثنائية اللغة والمتعددة اللغات جمعت في بلدان مختلفة. أضيف إلى هذا العمل المعجمي مصطلحات terminology قانونية (Arntz 2001: 236–273). إن وجهة نظر المعجميين terminologists، مقارنة مع القاموسيين، هي بخلاف ذلك تماما: نقطة الانطلاق بالنسبة إلى العمل المصطلحي هو **المفهوم**، في حين أن العمل في مجال العمل القاموسي هو **المصطلح**. وتستند الدراسة المصطلحية إلى تحليل دقيق لأنظمة المفاهيم، والمسارد الناتجة عن ذلك دقيقة جداً. وعلى العكس من ذلك، تكمن قوة القواميس الكلاسيكية في حقيقة أنها تأخذ بعين الاعتبار تقلبات المصطلحات القانونية. وكما سنرى لاحقا (انظر، ص ص109 – 111)، كثيرا ما يكون للمصطلحات القانونية معان متعددة (تعدد دلالي polysemy). لذلك يمكن القول إن الدراسات الاصطلاحية في المسائل القانونية، تعمل كدعامة أساس للقاموسية التقليدية. ويشمل العمل الاصطلاحي تحليل المصطلحات التي تتطابق مع أنظمة المفاهيم التي تشكل محور الاهتمام. ويمكن أن تستعمل نتائج هذا العمل كأساس للقواميس القانونية، وتستكملها الدراسات المتعلقة بالمعاني التي تظهر في الاستعمال الفعلي للمصطلحات القانونية.

المصادر والمراجع:

● AITCHISON, J. (1995) , Linguistics. An Introduction (London: Hodder & Stough ton, 1995).

● BENEDETTI, G. (1999) , 'Diritto e linguaggio. Variazioni sul «diritto muto»', in Europa e diritto privato 1 (1999) : 137–152.

● BHATIA, J., CANDLIN, C.N. & GOTTI, M. (eds) (2003) , Legal discourse in multilingual and multicultural contexts: arbitration texts in Europe (Bern: P. Lang, 2003).

● COLIN, J. & MORRIS, R. (1996) , Interpreters and the Legal Process (Winchester: Waterside Press, 1996).

● CORNU, G. (2005) , Linguistique juridique, 3th ed. (Paris: Montchrestien, 2005).

● DUBOUCHET, P. (1990) , Sémiotique juridique. Introduction a une science du droit (Paris: Presses Universitaires de France, 1990).

● GARAPON, A. (1997) , Bien juger. Essai sur le rituel judiciaire (Paris: Editions Odile Jacob, 1997).

● GEMAR, J. - C. & KASIRER, N. (eds) (2005) , Jurilinguistique: entre langues et droits – Jurilinguistics: Between Law and Language (Brussels & Montreal: Bruylant & Les Editions Themis 2005).

● HAFT, F. (1999) , Juristische Rhetorik. 6th ed. (Munich: Verlag Karl Alber Freiberg, 1999).

● HARJU, V. (ed.) (2001) , Oikeuden symbolimaailmasta Suomessa (Helsinki: Eduskunnan kirjasto ja Valtion taidemuseo, 2001).

● JACKSON, B. (1997) , Semiotics and Legal Theory (Liverpool: Deborah Charles, 1997; orig. 1985).

● JAYME, E. (ed.) (1999) , Langue et droit. XVe Congres International de droit compare, Bristol 1998 (Brussels: Bruylant, 1999).

● JYRANKI, A. (ed.) (1999) , Oikeuden kielet (Turku: Turun yliopiston oikeus tieteel lisen tiedekunnan julkaisuja B: 7, 1999).

● GUILLOREL, H. & KOUBI, G. (eds) (1999) , Langues et droits. Langues du droit, droit des langues (Brussels: Bruylant, 1999).

● KEVELSON, R. (ed.) (1987–1989) , Law and Semiotics I–III (New York: Plenum

Press, 1987–1989).

● MATTILA, H. (ed.) (2002) , The Development of Legal Language (Helsinki: Talentum Media, 2002).

● (2005) , 'The History of Legal Language', in The Elsevier Encyclopedia of Language and Linguistics (2005).

● MOLFESSIS, N. (ed.) (1999) , Les mots de la loi (Paris: Economica, 1999).

● MULLER, F. (ed.) (1989) , Untersuchungen zur Rechtslinguistik (Berlin: Duncker & Humblot, 1989).

● MULLER, F. & BURR, I. (eds) (2004) , Rechtssprache Europas. Refl exion der Praxis von Sprache und Mehrsprachigkeit im supranationalen Recht (Berlin: Duncker & Humblot, 2004).

● OHLINGER, T. (ed.) (1986) , Recht und Sprache (Vienna: Manz, 1986).

● POZZO, B. (ed.) (2005) , Ordinary Language and Legal Language (Milan 2005: Giuffre Editore, 2005).

● (ed.) (2006) , The Language Policies of EU Institutions After the Enlargement (Milan: Giuffre Editore, in press).

● SAARENPAA, A. (1999) , 'Oikeusinformatiikka', in Encyclopadia Iuridica Fennica VII (1999) , pp. 713–726.

● SACCO, R. (ed.) (2002) , L′interpretation des textes juridiques rediges dans plus d′une langue (Turin & Paris: L′Harmattan, 2002).